

المبحث الخامس: تجربة البنك الإسلامى للتنمية بجدة فى التنمية الزراعية

تمهيد: كانت المصادر الرئيسية للائتمان فى المملكة العربية السعودية مصادر غير نظامية تتألف من العائلات والأصدقاء والتجار المحليين حتى أنشئ البنك الزراعى للمملكة العربية السعودية فأصبح المصدر النظامى الذى عن طريقه تعمل الدولة على تنمية الإنتاج الزراعى^(١).

والمملكة العربية السعودية مترامية الأطراف^(٢) تشمل معظم الجزيرة العربية وتتكون معظمها من أراضى صحراوية، وتتناثر فيها الأراضى الصالحة للزراعة والتي تمثل ١٪ فقط من المساحة، منها ٨٠٪ أراضى مروية، وتشغل المراعى حوالى ٤٠٪ من المساحة الكلية للمملكة.

وهذا الوضع الجغرافى يلقى على البنك الزراعى عبئاً ثقيلاً فى محاولته توصيل خدماته إلى الزراع فى المناطق الصالحة للزراعة وللبدو فى مناطق المراعى، ويمارس البنك نشاطه من خلال مركزه الرئيسى بالرياض العاصمة و ١١ فرعاً فى المناطق الرئيسية، يتبعها ٥٢ مكتباً -وطبيعى أن ينزع البنك بسبب هذا الانتشار إلى تطبيق نظام لا مركزى يعطى للمكاتب صلاحيات إلى حد معين ثم للفروع فيما زاد عن ذلك، فمن سلطة المكاتب اعتماد القرض لغاية ٥٠.٠٠٠ ألف ريال وتختص الفروع باعتماد ١٢٠.٠٠٠ ريال، ويسير البنك فى تنفيذ اللامركزية فى النواحي الائتمانية والمحاسبية بشكل تدريجى لكنه مستمر^(٣).

وسكان المملكة العربية السعودية قليلون بالنسبة لمساحتها فمنهم حوالى ٥,٧ مليون نسمة أغلبهم من البدو الذين ينتقلون بجمالهم وقطعان

(١) التقرير القطرى المقدم إلى الحلقة الدراسية عن الائتمان الزراعى فى دول الشرق الأدنى وحوض البحر الأبيض المتوسط - روما، ٢٩ يناير - ٩ فبراير ١٩٧٣.

(٢) المساحة الكلية حوالى ٢,١ مليون كيلو متر مربع.

(٣) تقرير مجلس إدارة البنك الزراعى العربى السعودى، عام ١٣٩٦-١٣٩٧هـ.

الماعز من مرعى إلى آخر^(١) ويعيش الباقي على الساحل.

والمحاصيل الرئيسية: البلح (وهو المحصول الجوهري وعماد الحياة الصحراوية) - والحبوب والفاكهة والخضروات، وتمثل الثروة الحيوانية من الجمال والماعز المصدر الرئيسى للثروة الزراعية وتمتص وسائل المعيشة لغالبية السكان.

أنواع القروض:

لا شك أن هذا النمط الزراعى والجغرافى والسكنى يتحكم فى تشكيل الائتمان الزراعى وتخطيط أنواع القروض التى تمنح للزراع أو لمربى الماشية فعدم وجود مجارى المياه العذبة الدائمة يجعل الاعتماد على المياه الجوفية أمر حتمياً ومن ثم تبرز أهمية البحث عن المياه واستخراجها بحفر الآبار السطحية والارتوازية ثم صيانة الآبار، ثم إصلاح الأراضى المجاورة للآبار وإعدادها للزراعة، ونظراً لقلّة السكان كان لابد من الاعتماد على الآلات إلى حد كبير لندرة اليد العاملة وارتفاع أجورها بالتالى.

وتسبق منح القروض إجراءات دراسة ومعاينة لتحديد حجم القرض اللازم وإعداد ميزانية التكاليف المنتظرة، ووضع جدول مواعيد السداد بهدف تنسيق الدخل مع مواعيد دفع الأقساط.

مجالات القروض قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل:

يمنح البنك الزراعى العربى السعودى قروضاً قصيرة الأجل لتأمين حاجات الزراعة من الأسمدة والبذور والمحروقات والأعلاف وحيوانات التسمين والدواجن، وأعمال الزراعة وبلغت القروض قصيرة الأجل فى عام ١٣٩٦-١٣٩٧ هـ نحو ٣,٥٪^(١) من مجموع القروض.

(١) تعداد عام ١٩٧٢.

(٢) التقرير السنوى للبنك عن عام ١٣٩٦-١٣٩٧ هـ.

أما القروض متوسطة الأجل فتتمثل غاياتها فى توفير المياه من حفر آبار وآلات ومضخات ومواسير وخزانات، وآلات للإنتاج النباتى، وسيارات نقل للمحاصيل والأغنام، وقوارب وآلات صيد السمك، والمناحل ومعداتھا. وتقدم القروض للأفراد وللجمعيات التعاونية أيضاً تشجيعاً لهم على الانتشار، ويمكن إيجاز أهم مجالات هذه القروض فى الآتى:

١- مجال توفير المياه للزراعة وإصلاح الأراضي:

تتمثل قروض توفير المياه ما يزيد على ربع جملة القروض المتوسطة وتشمل آلات حفر الآبار، والمضخات والمواسير، وإنشاء القنوات والخزانات، ويتبع ذلك قروض إصلاح الأراضي ويجب ألا تقل مساحة الأراضي التى تستصلح عن ٢٠ دونم (٢ هكتار) إذا كانت الآبار سطحية، ولا تقل عن ٤٠ دونم إذا كانت الآبار ارتوازية^(١).

كذلك تمنح قروض لتعميق الآبار وتطهيرها وطبھا، وإنشاء المبانى اللازمة لإيواء الآلات.

٢- فى مجال الإنتاج النباتى:

يدخل فى هذا المجال أعمال تجهيز الأرض وزراعتها وخدماتھا، والتقاوى والبذور والمغروسات والأسمدة، والآلات الزراعية من التراكاتورات والمحاريق، وأدوات التسوية والحصادات، وآلات التذرية.

٣- فى مجال الثروة الحيوانية:

يعنى البنك الزراعى العربى السعودى بتمويل الثروة الحيوانية وهى نشاط هام جداً لاسيما لأبناء البادية، ومن أهم أغراض قروض الثروة الحيوانية تأمين الأغنام وتحتل المرتبة الأولى كما يمول البنك أيضاً مصانع

(١) التقرير القطرى المقدم إلى الحلقة الدراسية عن الائتمان الزراعى فى دول الشرق الأدنى وحوض البحر الأبيض المتوسط - روما، ٢٩ يناير - ٩ فبراير ١٩٧٣.

الحليب ومعداتھا، ومشروعات تسمين الماشية.

ويهتم البنك أيضاً بتمويل مشروعات تربية الدواجن، بما فى ذلك الكتاكيت والأعلاف والأدوات اللازمة.

٤- مجالات أخرى:

وتشمل السيارات ومعظمھا لأصحاب المزارع وبعضھا لأبناء البادية لنقل قطعانهم، وكذلك همت وقوارب وماكينات صيد الأسماك، وخلايا ومعدات تربية النحل وهذه مقصورة الآن على بعض جهات المملكة وللصناعات الزراعية وتجهيز المنتجات والتخزين لكنها محدودة الحجم.

وهكذا يمكن القول بأن البنك الزراعى السعودى قد مد نشاطه إلى معظم مجالات الإقراض الزراعى إلى جانب القطاع التعاونى، وأنه يقدم قروضاً قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل بما يناسب احتياجات كل مجال.

١/٤ تجربة البنك الإسلامى للتنمية فى جدة فى التنمية الزراعية

البنك الإسلامى للتنمية: تأسس هذا البنك فى عام ١٩٧٣ للإسهام فى التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعى للدول الإسلامية، وللمجتمعات الإسلامية فى الدول الغير إسلامية. ويشارك البنك فى تمويل المشاريع وتمويل التجارة وتقديم المساعدات الفنية، وتقديم القروض الميسرة والمنح لأعضائه من الدول الأقل تقدماً. وأخذ البنك مؤخراً يولى اهتماماً خاصاً لتنشيط التجارة بين الدول الأعضاء من خلال تمويل التجارة الخارجية. ويساهم البنك فى تداول المعلومات والخبرات وانتقال التقنيات الحديثة بين الدول الأعضاء.

وإدراكاً من البنك الإسلامى للتنمية للدور الكبير الذى تلعبه الزراعة فى تنمية غالبية الدول الإسلامية فقد أعطى القطاع الزراعى فى السنوات الأولى حقه من مخصصات الموارد، غير أن مساهمة البنك فى المجالات الزراعية أخذت منذ مدة تتقلص بشكل ملحوظ. ويعطى الجدول الآتى فكرة عن شرائح توزيع التمويل المعتمد للعمليات العادية. وقد انخفض حجم التمويل المخصص للقطاع من ١١٣,٥ مليون دينار إسلامى (٨,٤٢٪) إلى ١٦,٤ مليون دينار إسلامى (٢,١٠٪) من المجموع المعتمد لتمويل المشاريع فى عام ١٤٠٨هـ.

وقد خصص البنك الإسلامى للتنمية حوالى ٣٩٠ مليون دولار أمريكى - أى ما يمثل ١٧,٨٪ من المجموع المعتمد - للعمليات العادية (تمويل المشاريع والمعونات الفنية (١) فى خلال الفترة من ١٣٩٦ هـ إلى ١٠٤٩ (١٩٧٦ إلى ١٩٨٩ م).

(١) الندوة السنوية الأولى: التنمية الزراعية والأمن الغذائى فى الدول الإسلامية بمنظمة المؤتمر الإسلامى - الرياض فى ١٦ من رجب عام ١٤٠٩ هـ، ٢٢ من فبراير ١٩٧٩ م.

وفى عام ١٩٨٨ تم تخصيص ٤٢.١ مليون دولار أمريكى لقطاع الزراعة؛ أى بنسبة ٢٠.٩٪ من إجمالى المعتمد للعمليات العادية.

وبالرغم من الجهود التى يبذلها البنك الإسلامى للتنمية، وبالرغم من أن الدول الإسلامية فى منظمة المؤتمر الإسلامى تعطى أولوية عليا لتقرير التنمية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائى، إلا أن أداء هذه الدول لم يصل إلى حد الإنتاج المطلوب.

فلو نظرنا إلى معدل النمو الزراعى نجده قد ارتفع بنسبة ٢.٩٪ بين عامى ١٩٧٦ ، و١٩٨٧م ولم يرتفع متوسط نصيب الفرد من الإنتاج الزراعى إلا بنسبة ٣.٠٪ فى نفس الفترة، بينما نجد أن هناك بعض الدول قد سجلت معدلات نمو سلبية فى الزراعة.

فلو أخذنا معدل زيادة السكان فى الاعتبار نجد أن معدل النمو الزراعى قد ظل راكداً فى الفترة من ١٩٧٦ إلى ١٩٨٨م.

لذلك عكف البنك الإسلامى للتنمية على دراسة الوسيلة الملائمة لتحقيق الهدف المنشود لتحقيق التعاون بين الدول الإسلامية فى المجال الزراعى، وذلك عن طريق تحليل ودراسة مشاكل التنمية الزراعية، والأمن الغذائى فى الدول الإسلامية بمنظمة المؤتمر الإسلامى.

وجدير بالذكر أن نوضح أن البنك الإسلامى للتنمية يقوم بالتنمية الزراعية على مستوى دول منظمة المؤتمر الإسلامى، وهذا غير كاف؛ لأن حل مشكلة التنمية الزراعية يستلزم ثلاثة أمور:

الأول: دعم التنمية الزراعية على مستوى الدول الإسلامية.

الثاني: دعم التنمية الزراعية عن طريق البنوك الإسلامية.

الثالث: محاولة تطبيق صيغ الاستثمار الإسلامى من خلال تطبيق عقود المشاركات الزراعية.

ولو نظرنا إلى الأمور الثلاثة نجد أن البنك الإسلامى للتنمية يقوم بالأمر الأول فقط، ولكن على مستوى دول منظمة المؤتمر الإسلامى وليس على مستوى دول العالم الإسلامى.

أيضاً ينعدم الترابط بين البنك الإسلامى للتنمية وبين البنوك الإسلامية، ولا يوجد أى نوع من التعاون بينهما في المجال الزراعى.

ونلاحظ أيضاً عدم محاولة البنوك الإسلامية تطبيق عقود المشاركة الزراعية والاستفادة بالكم الضخم من الأموال الموجودة لديهم بتنفيذ تلك العقود.

ويرجع أيضاً جانب من المشكلة إلى اعتماد البنك على المشاريع التى تقدمها الدول الإسلامية، فإذا لم توجه هذه الدول اهتماماً كبيراً للمشاريع فى قطاع الزراعة فسوف ينعكس ذلك على التمويل المقدم من البنك لهذا القطاع من اقتصاد الدول الإسلامية.

ويمكن القول أيضاً بأن النتائج التى حققتها هذه المنظمات بوجه عام دون المستوى المطلوب، وربما كان ذلك بسبب ضعف القواعد التى أنشئت عليها وضعف التدبير، وانعدام الاهتمام بالقدر الكافى للتنفيذ الفاعل، مع عدم مراعاة القدرة الفردية لكل دولة من هذه الدول لمساندة الأهداف الكبيرة، أهداف التعاون والتنسيق والتكامل، ولربما كان الجو السياسى غير ملائم لمثل هذه الجهود الواسعة.

لذلك فإن إعادة النظر في المفاهيم، والمداخل، والقضايا الإدارية المتصلة بالتعاون الاقتصادى بين الدول الإسلامية أمر استوجب القيام به منذ مدة، ولم يعد يحتمل أى تأخير. ويمكن للصيغة المعدلة أن تركز على الأمور التالية: (١)

(١) تقارير البنك الإسلامى للتنمية من التقرير السادس إلى الرابع عشر من ١٩٧٦ إلى ١٩٨٤.

- تنسيق السياسات للتخلص من المصالح المتضاربة، والسعى إلى تحقيق التكامل فى الأهداف والموارد.

- الاهتمام بإدارة الموارد الطبيعية.

- تشجيع الأبحاث، واستخدام التقنيات الحديثة.

- تشجيع الاستثمار فى الزراعة، وإنتاج الأغذية، والتعامل الواعى مع احتياجات التنمية الزراعية، فى الدول الإسلامية.

- تشجيع التجارة بين الدول الإسلامية لتعزيز ترتيبات التنمية الزراعية، والأمن الغذائى خاصة المخزون من الأغذية الرئيسية.

ومن الجلى أن هناك دوراً متزايداً لمؤسسات التمويل التنموى فى الدول الإسلامية، إلا أن التحدى المتمثل فى النقص الشديد فى الأغذية فى معظم هذه الدول يقتضى من مؤسسات التمويل التنموى أخذ زمام المبادرة بالتنسيق مع الدول المستفيدة. ولابد من تطوير استراتيجية واعية حسنة التنسيق مكثفة التركيز يكون هدفها الاهتمام بالقطاع الزراعى على نحو أفضل لتحقيق أثر كبير فى أسرع وقت ممكن.

ولذلك نوصى بالآتى للبنك الإسلامى للتنمية:

١- ينبغى للبنك الإسلامى للتنمية أن يوجد لنفسه دوراً ملائماً يقوم به فى تنشيط مختلف البرامج المتعلقة بالأمن الغذائى وتشجيعها وتمويلها.

٢- يمكن للبنك تكوين فريق عمل يشكل خلية صغيرة داخل المؤسسة لوضع سياسة دقيقة للبنك الإسلامى للتنمية فى مجال التنمية الزراعية، والأمن الغذائى.

٣- يمكن للبنك الإسلامى للتنمية إنشاء نافذة تمويل مستقلة تستخدم فقط فى تمويل

مشاريع الأمن الغذائى.

٤- ينبغى للبنك الإسلامى للتنمية تكثيف جهوده لتعزيز أهداف الأمن الصناعى فى دوله الإسلاميه.

وفى غضون ذلك فإن إدارة البنك تقوم بدراسة الإجراءات المبدئية التالية:

١- تقوم كل إدارة من إدارات العمليات، والمشاريع - فى ضوء الخبرة التى اكتسبها البنك حتى الآن بإعداد مقترحات لزيادة مجالات نشاط البنك التمويلية فى ميدانى الزراعة، والأمن الغذائى.

٢- تقوم لجنة الهندسة الزراعيه بإدارات العمليات، والمشاريع بالبنك، وتوسيع نطاق المسئولية الموكلة إليها، بحيث تكون نقطة للتنسيق من أجل وضع توجه جديد لتحديد، وإنشاء سلسلة متصلة من المشاريع فى مجالى الزراعة والأمن الغذائى.

٣- ينبغى أن يطلب من الحكومات الأعضاء، والمنظمات الإقليمية فى الدول الأعضاء تزويد البنك بجميع المعلومات عن استراتيجياتها وسياساتها وبرامجها المتعلقة بالتنمية الزراعيه، والأمن الغذائى. كما سيطلب منهم أيضاً تقديم تفاصيل عن خططهم التمويلية لهذه البرامج.

وسيتم تحليل هذه المعلومات من قبل لجنة الهندسة الزراعيه لتحديد العون الذى يمكن للبنك الإسلامى للتنمية أن يقدمه لهذه الدول الإسلاميه، والمنظمات الإقليمية.

٤- ينبغى أن يقوم البنك - فى أسرع وقت ممكن - ببحث إمكانية توفير مساعدات من منظمة الأغذية والزراعة.

٥- ينبغى أن يقوم البنك بعقد اجتماع لفريق من الخبراء لبحث أفضل الطرق التى تمكن من تلبية احتياجات الدول الإسلاميه من مساعدات التنمية الزراعيه، والأمن الغذائى، من حيث الإجراءات التى يمكن

اتخاذها في الوقت ذاته على المستويات القطرية، والإقليمية والدولية،
(في نطاق منظمة المؤتمر الإسلامي).